تقرير

ميشال كرم

بين هدنة 1949 ووقف الأعمال العدائيّة: لبنان يفاوض بمنطق القانون ضدّ منطق القوة

أطلق الرئيس جوزف عون مبادرة ترسم معالم خارطة طريق لوقف المواجهة مع العدو الاسرائيلي، لتكريس استقرار دائم يقوم على استعادة الحقوق اللبنانية، وترتكز على الدفع نحو مفاوضات ديبلوماسية تفضي للانسحاب من الاراضي المحتلة، والافراج عن الاسرى، والانتقال الى الاعمار وعودة النازحين، في مسار يعيد تثبيت السيادة والخروج من دوامة الحرب

هذه المبادرة في جوهرها، لا تقتصر على وقف التصعيد الميداني الذي خلف دمارا هائلا وادى منذ 2 اذار حتى منتصف ليل 16 نيسان الى سقوط 2294 شهيدا و7544 جريحا، وعلى استعادة الاراضي المحتلة بما فيها منطقة اعلان الخط الاصفر التي تصل الى عشرة كيلومترات من الحدود الى العمق اللبناني وتضم 55 قرية لن يسمح لأهلها بأن يعودوا اليها، بل تشكل محاولة لوضع اسس حل متكامل يربط بين الامن والسيادة والحقوق الوطنية، ويعيد الاعتبار الى دولة تمسك بزمام الامور على جميع الاراضي اللبنانية بما يحول دون ابقاء الجنوب ضحية الحروب ورهينة التوتر المفتوح والاعتداءات المتكررة، الى دولة لا تبقى مجرد ورقة تفاوض في يد الآخرين، كما وصفها الرئيس عون. بل دولة فعلية تفاوض عن نفسها وتهتدي بسياساتها ومصالحها الوطنية.

استجابة للمبادرة التي اطلقها الرئيس عون في ذروة الاعتداءات الاسرائيلية الأخيرة على لبنان، عقدت في العاصمة الاميركية واشنطن في 14 نيسان 2026 جولة مفاوضات تمهيدية مباشرة، استمرت قرابة ساعتين ونصف ساعة، بين سفيري لبنان وتل ابيب، ندى حماده معوض ويحيئيل ليتر، في مقر وزارة الخارجية الاميركية، بمشاركة سفير اميركا في لبنان ميشال عيسى ورعاية وزير الخارجية الاميركية ماركو روبيو الذي اعتبر ان هذه المحادثات تمثل "فرصة تاريخية"، مشيرا الى ان الهدف منها هو البدء بوضع اطار عام يمهد لمعالجة الملفات العالقة بين الطرفين. واشار الى ان التعقيدات المرتبطة بهذه القضايا "لن تحل جميعها خلال الساعات الست المقبلة"، مشددا على ان هذه اللقاءات قد تسمح بالبدء في المضي قدما نحو تفاهمات اوسع.

اتفق الاطراف على إطلاق مفاوضات مباشرة بين لبنان واسرائيل في زمان ومكان يتم تحديدهما لاحقا، وسط اصرار لبنان على تقديم وقف إطلاق النار قبل الشروع في اي مفاوضات، رغم غياب اجماع داخلي كامل حول مبدأ التفاوض يمنح لبنان ورقة قوة في خطوته الدقيقة.

بعد يومين من هذه المحادثات المباشرة بين البلدين منذ عقود، أعلن الرئيس الاميركي ترامب عن وقف لإطلاق النار بين لبنان واسرائيل مدته عشرة ايام، وقال تعليقا على سريان الهدنة "قد يكون يوما تاريخيا للبنان، امور جيدة تحدث". اضاف: "لا مزيد من القتل ولا بد ان يسود السلام

اخيرا، نأمل في أن يتصرف حزب الله بشكل جيد خلال هذه الفترة المهمة".

وصرخ في وجه نتنياهو "كفى يعني كفى"، في اشارة الى وجوب التوقف بعد 45 يوما من الاعتداءات، عن سفك الدماء والتدمير والتهجير والتشريد والقهر. واعلن ان "لبنان لن يتعرض للقصف مجددا ومنعت اسرائيل من ذلك، لقد طفح الكيل"، وذلك بعد تلقيه ملفا عن المجازر التي ارتكبتها اسرائيل في لبنان.

بعد دخول الهدنة حيز التنفيذ وقبل انقضاء مهلتها، تكثفت الاتصالات بين بعبدا وواشنطن عبر السفيرة ندى حماده معوض والسفير ميشال عيسى، في إطار التحضير للخطوات العملية المرتبطة بإطلاق مفاوضات مباشرة مع اسرائيل برعاية اميركية، يترأسها السفير سيمون كرم على رأس وفد.

يخوض لبنان هذه المفاوضات، مستندا الى ركيزة اساسية هي اتفاقية الهدنة الموقعة بين لبنان واسرائيل في 23 اذار عام 1949 في رأس الناقورة، باعتبارها تشكل مرجعية قانونية وحيدة بينهما. وقد ولدت من مفاوضات مباشرة اعقبت الحرب التي انفجرت مباشرة بعد اعلان قيام اسرائيل في 14 ايار 1948، ووقعها عن الجانب اللبناني المقدم توفيق سالم والمقدم جوزف حرب، وعن الجانب الاسرائيلي المقدم موردخاي ماكليف وينوشوا بيلمان وشبطاي روزين، في حضور الوسيط الدولي رالف بانش.

وكان مجلس الامن قد رسم عبر القرارين 61 و62 الصادرين عام 1948، الإطار الدولي لوقف القتال، حين دعا مصر وسوريا والاردن ولبنان واسرائيل الى اعلان هدنة عامة، ورسم خطوطا دائمة لوقف النار يمنع تجاوزها، مع انسحاب القوات المسلحة من جانبيها وخفض عديدها، وعلى اساس هذا المسار التزمت الاطراف تنفيذ القرارين ووقعت اربع اتفاقيات هدنة، كان من بينها اتفاقية الهدنة العامة بين لبنان واسرائيل.

تعود اليوم اتفاقية هدنة 1949 الى الواجهة ليس كإرث من الماضي، بل كمرجعية يمكن للبنان الاستناد اليها في تثبيت حقوقه والدفاع عن سيادته ومواجهة اي مساع لتجاوز الاطر القانونية الدولية، فهي تمثل أكثر من مجرد نص قانوني، انها تعبير عن تمسك لبنان بمنطق الدولة

> **اي اتفاق بلا غطاء وطني جامع يبقى عرضة للسقوط**

والقانون في مواجهة منطق القوة، وان الحلول لا تفرض تحت النار، بل تبنى على قواعد العدالة والشرعية الدولية.

إذا كان التاريخ قد اثبت ان هذه الاتفاقية لم تمنع الاعتداءات، فانه اثبت ايضا انها بقيت رغم كل شيء خطا قانونيا فاصلا بين ما هو مشروع وما هو منتهك، وبين ما يمكن فرضه بالقوة وما يجب ان يحسم بالحق، لذلك فان تمسك لبنان بها لا يعد خيارا تقنيا، بل موقفا سياديا يعكس رؤيته لدوره ولموقعه في المجتمع الدولي والاقليمي.

هذه الاتفاقية لم تسقط كإطار ناظم للعلاقة بين لبنان واسرائيل، على الرغم من مرور عقود طويلة على توقيعها، وسقوط اتفاقات الهدنة بين اسرائيل وكل من مصر والاردن وسوريا بعد حرب 1967 واتفاق اوسلو مع الفلسطينيين. ورغم اتفاق القاهرة وملحقاته في عامي 1969 و1973 وما تخلل تلك العقود من حروب واجتياحات واحتلالات وتبدلات اقليمية، وصولا الى صدور القرار 1701 بعد حرب تموز 2006، بقيت الهدنة المرجعية الاكثر استمرارا في هذا النزاع المفتوح. لعل أبرز ما يثبت هذا الثبات القانوني هو ان القرار 1701 جاء في جوهره مستندا اليها، واكتسبت اهمية خاصة عندما اشار قرار مجلس الامن الرقم 450 الصادر في حزيران 1979 بوضوح الى ان اتفاقية الهدنة العامة 1949 ما زالت قائمة ونافذة، وهي مرجعية قانونية صالحة للاستناد اليها.

المفاوضات التي طرق بابها لبنان لا تبدو حدثا معزولا عن الماضي، بل تأتي امتدادا لمسار طويل من المحاولات التي اصطدمت على الدوام بتعقيدات الداخل اللبناني وموازين القوى، من دون ان تنجح في بلوغ تسوية مستقرة أو فرض تفاهم دائم بين لبنان واسرائيل.

فبعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام 1982، دخل الطرفان في مفاوضات مباشرة بمشاركة الولايات المتحدة الاميركية افضت الى اتفاق 17 ايار 1983. بعدما سبق ووافق مجلس الوزراء على محتوى الاتفاق في جلسته يوم 14 ايار 1983، وفوض الى رئيس الوفد اللبناني الدكتور انطوان فتال ان يوقعه في الوقت المناسب واجاز مجلس النواب للحكومة ابرام الاتفاق في جلسة عقدها في 14 حزيران 1983، رفضت فئات سياسية الاتفاق الذي رأت فيه خروجا على الثوابت الوطنية ومحاولة لفرض تسوية غير متكافئة في ظل الاحتلال والضغوط العسكرية. هنا، دخل لبنان في دوامة عنف جديدة، ولم يقتصر الرفض على الداخل اللبناني، بل شمل ايضا سوريا، التي كان لها آنذاك حضور عسكري ونفوذ مباشر في لبنان، واعتبرت الاتفاق مساسا بالتوازنات القائمة. في موازاة ذلك، امتنعت اسرائيل نفسها عن تنفيذ الاتفاق على النحو الذي كان مطروحا، مما عجل في سقوطه وتحوله الى محطة اضافية في سجل المحاولات الفاشلة، بعدما الغاه المجلس النيابي في الجلسة ذاتها التي شهدت الغاء اتفاق القاهرة في 15 حزيران 1987.

عام 1985، عادت قنوات التواصل بين لبنان واسرائيل لتفتح من بوابة المشاورات العسكرية التي احتضنتها الناقورة برعاية الامم المتحدة، في محاولة لتنظيم الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب بعد اجتياح 1982، والعودة الى ◄

المرجعية الاصلية المتمثلة باتفاقية الهدنة 1949، غير ان المسار على اهميته بقي محصورا في إطار الترتيبات الامنية، من دون النجاح في التأسيس لتسوية شاملة. واستمر الاحتلال الاسرائيلي للشريط الحدودي سنوات طويلة الى ان انتهى رسميا عام 2000، بعدما ظل الجنوب ساحة مفتوحة للمواجهات والاستنزاف.

تولى وزير الخارجية اللبناني الاسبق فارس بويز مسؤولية الملف اللبناني في مفاوضات السلام في الشرق الاوسط، التي بدأت في مدريد عام 1991 واستمرت لسنوات، حيث شدد على تطبيق القرارات الدولية لا سيما القرار 425. رعت الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي المفاوضات سعيا لإقامة سلام دائم بين الدول العربية واسرائيل، الا انها بدورها لم تفض الى نتائج حاسمة، فقاطعت سوريا ولبنان اول جولة متعددة الاطراف عقدت في موسكو مطلع عام 1992، فيما بقيت هذه المحادثات اسيرة التعقيدات الاقليمية وتشابك المسارات التفاوضية العربية الاسرائيلية. لكن هذا المسار التفاوضي افضى الى توقيع اتفاق اوسلو نسبة الى العاصمة النرويجية اوسلو التي رعت محادثات سرية بين اسرائيل والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات.

وفي تطور مختلف من حيث الشكل والمضمون، وقع لبنان واسرائيل في 10 تشرين الاول 2022 اتفاق ترسيم الحدود البحرية بوساطة اميركية، بعد سنوات طويلة من التفاوض غير المباشر والجولات المعقدة التي تعثرت مرارا بسبب الخلاف على الخرائط والنقاط الحدودية. وقد انهى هذا الاتفاق نزاعا شائكا على منطقة بحرية غنية بالغاز في شرق المتوسط، وضمن للبنان حقوقا في حقل قانا الغازي ومنح اسرائيل حق استغلال حقل كاريش، وشكل سابقة لافتة في ادارة النزاع بين الطرفين عبر التفاوض غير المباشر، من دون ان يعني ذلك انتقالا الى سلام سياسي او تطبيع شامل.

لم ينظر الى هذا الاتفاق بوصفه نهاية للنزاع، بل باعتباره تسوية فرضتها المصالح الاقتصادية والضغوط الدولية، فيما بقيت الملفات الاعمق، وفي مقدمها الحدود البرية والاحتلال والانتهاكات الجوية والبحرية والبرية، خارج اي حل نهائي،

> **من قراري 61 و62 الى مفاوضات اليوم: استمرارية المرجعية القانونية**

وظل التفاوض اداة لإدارة النزاع أكثر منه وسيلة لإنهائه، فيما بقيت القضايا السيادية الكبرى معلقة على صفيح اقليمي ساخن.

في مطلع عام 2024، دخل لبنان واسرائيل جولة جديدة من المفاوضات، لكنها جاءت هذه المرة في سياق مغاير تماما، اذ ولدت في قلب مواجهة عسكرية مفتوحة استمرت 14 شهرا بين حزب الله واسرائيل، وعلى وقع تصعيد ميداني غير مسبوق على الجبهة الجنوبية، ولم تكن هذه المفاوضات امتدادا تقليديا للمسارات السابقة بقدر ما عكست محاولة لاحتواء الانفجار ومنع انزلاق المنطقة الى حرب اوسع، وانتهت تلك الجولة الى اتفاق لوقف الاعمال العدائية، برعاية دولية واقليمية شاركت فيها الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا والسعودية وقطر ومصر، في مشهد عكس حجم القلق الخارجي من اتساع رقعة المواجهة.

غير ان هذا الاتفاق الذي بدا في لحظته الاولى وكأنه يفتح نافذة نحو التهدئة، سرعان ما تكشفت هشاشته، حيث الميدان ظل عرضة للاهتزاز والخروقات، وبدا واضحا ان وقف الاعمال العدائية لم ينجح في معالجة جذور الازمة، بل اكتفى مؤقتا بضبط الايقاع العسكري ومنع الانفجار الشامل، رغم ان اسرائيل استمرت في تنفيذ اعتداءاتها بذريعة استهداف مواقع حزب الله وقياداته الميدانية، لكن في كانون الاول 2025 انخرط مسؤولون مدنيون من لبنان واسرائيل الى جانب عسكريين من الطرفين في اجتماعات لجنة مراقبة وقف اطلاق النار التي تقودها الولايات المتحدة الاميركية وتضم فرنسا والامم المتحدة لتشكل محادثات بين البلدين من ان تؤدي الى نتائج ملموسة لإرساء التهدئة لغاية اليوم.

في المحصلة، ظهر المسار التفاوضي بين لبنان واسرائيل عبر المحطات المتعاقبة كمسار متقطع ينجح احيانا في انتاج تفاهمات محددة، لكنه فشل حتى الآن في الوصول الى تسوية شاملة وثابتة. وتكشف تجربة 17 ايار بوضوح ان المشكلة لم تكن يوما في النصوص وحدها، بل في حقيقة ثابتة مفادها ان أي اتفاق لا يستند الى توازن سياسي داخلي وغطاء وطني جامع، يبقى عرضة للاهتزاز والسقوط، ولا يصمد امام اختبار الواقع اللبناني المتنوع.